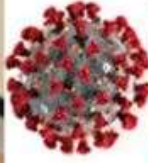


مكافحة وباء كوفيد 19 ومسؤوليات الحكومة والشعب الأفغاني



أودى فيروس كورونا حتى الآن بحياة نحو 83 ألف شخص وأصيب به نحو 1.44 مليون شخص حول العالم. وقد سُجلت أكبر أعداد من الوفيات في دولة إيطاليا كما أن أكبر معدل للإصابات سُجل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أفغانستان كذلك يزداد عدد المصابين يوماً بعد يوم، وقد أودى الفيروس حتى الآن بحياة 14 شخصاً في أفغانستان.

ظهر الفيروس بدايةً بمدينة ووهان الصينية، وتوفى على إثر انتشاره هناك الكثيرون. الخطوات التي خطتها دولة الصين في سبيل مكافحة الفيروس أثبتت نجاحها فيما يبدو، وتمت السيطرة على الوباء في الصين. أما في أفغانستان فما هي التدابير التي اتخذت لمكافحة الوباء؟ وما هو مستوى توفر الإمكانيات لمكافحته؟ وما مدى استعداد الحكومة والشعب للتصدي لانتشاره؟ وهل سيثمر الحجر الصحي الذي بدأ تنفيذه في مدن أفغانستان؟ وما مدى تجاوب الشعب الأفغاني مع القضية؟ أسئلة نسعى للإجابة عنها في هذا التحليل.

أفغانستان وفيروس كورونا

بعد ازدياد معدل الإصابة بوباء كوفيد 19 في إيران بدأ العديد من الأفغان المقيمين في إيران بالعودة إلى أفغانستان. وفق تقرير منظمة الهجرة الدولية فإن عدد الأفغان العائدين من إيران خلال شهر مارس المنصرم فقط يبلغ 72 ألف شخص.

وقد وضحت منظمة الصحة الدولية أن فيروس كورونا سريع الانتقال من شخص إلى آخر. وقد سُجلت أعداد ملحوظة من الإصابة بالفيروس في الولايات التي لديها حدود مشتركة مع إيران - هرات ونيمروز تحديداً - بسبب عبور العائدين من هاتين الولايتين.

في الوقت الذي كان يتدفق فيه العائدون من إيران إلى أفغانستان طلب المجتمع المدني والشعب الأفغاني من الحكومة الأفغانية أن تتخذ إجراءات احترازية من انتشار الوباء. مع أن أفغانستان ليست من ناحية حيازتها

لإمكانيات الحجر الصحي مثل الدول المتقدمة الأخرى، إلا أن الحكومة كانت قادرة على تمييز من تظهر عليهم علامات الإصابة بالفيروس في النقاط الحدودية، لتتم معالجتهم.

إلا أن تباطؤ الحكومة ضيَع هذه الفرصة، حتى انتشر الوباء في أفغانستان بعد مقدم العائدين إلى البلد وانتشارهم في مختلف محافظات أفغانستان. ويرجع السبب في ذلك حسب وزارة الصحة العامة إلى أن معظم من سُجلت إصابتهم بالفيروس هم عائدون من إيران أو أنهم جالسوا وقاربوا العائدين من إيران.

بلغ عدد المصابين بفيروس كوفيد 19 في أفغانستان حتى الآن أكثر من 423 شخص، وتوفي منهم 14 شخصا حتى الآن. وقد صرحت وزارة الصحة العامة أنه في حال عدم تجاوب المواطنين مع قرارات الحكومة الملزمة بالحجر الصحي فسيبلغ عدد المصابين بالفيروس ثلاثة ملايين شخص، كما يُتوقع وفاة أكثر من مئة ألف شخص في أفغانستان.

مشروع الحجر الصحي في المدن وتجاوب المواطنين

بعد أن ازداد عدد المصابين بفيروس كورونا في ولاية هرات، طلب المسؤولون في ولاية هرات من الحكومة أن تصدر قرارا بتنفيذ الحجر الصحي في مدينة هرات، إلا أن الحكومة تأخرت في إصدار القرار، في حين أن الأمر كان يستدعي استعجالا.

وقد زعمت وزارة الصحة فيما بعد أن هناك من يمانع من إعمال الحجر الصحي في ولاية هرات. وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات لمكافحة انتشار الفيروس، بدءا من تنفيذ الحجر الصحي في ولايات هرات وفراه ونيمروز. وعندما سُجلت أعداد ملحوظة من الإصابة بالفيروس في العاصمة كابل صُوب في تاريخ 27 مارس قرار تنفيذ الحجر الصحي في العاصمة كذلك. من جانبٍ توجد كثافة سكانية عالية في العاصمة كابل ومن جانب آخر فإن نسبة كبيرة من السكان يعيشون حالة فقر واحتياج، مما جعل الحجر الصحي يؤثر على أوضاعهم المادية تأثيرا سلبيا.

ماذا ينبغي أن يُعمل للحد من انتشار الفيروس؟

فيروس كورونا أوقع الدول المتطورة على مستوى العالم في أخطار ومشاكل كبيرة. وبما أن أفغانستان تعاني من مشاكل أمنية واقتصادية كبيرة فلا شك أن عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية والاحترازية في البلد سيُلحق بالشعب أضرارا كبيرة.

بناء على ما ذُكر وبالنظر إلى ضعف اقتصاد الحكومة الأفغانية فمن الضروري أن يساند الشعب الحكومة في التصدي لانتشار هذا الوباء، وقد ساند بعض التجار الحكومة والشعب بالمؤن الغذائية والمعونات النقدية في سبيل مكافحة آثار الفيروس الاقتصادية.

وبالنسبة لعجز الحكومة في مجال توفير أماكن الرعاية الصحية فمن الممكن أن يُستفاد من المباني والساحات التي كانت تُستخدم لأغراض تجارية، وقد أوقف نشاطها حاليا.

بالإضافة إلى ذلك وبالنظر إلى الضعف الاقتصادي الذي تمر به الحكومة الأفغانية، على الحكومة أن تنشط في استقطاب الدعم الدولي، حتى تُسهّم المنظمات الدولية في التصدي لحدوث كارثة إنسانية في البلد. بالإضافة إلى الميزانية المُقتطعة من الميزانية الوطنية بغرض مكافحة وباء الكورونا، على الحكومة كذلك أن تُنفق مبالغ الدعم الدولي المُقدمة لأفغانستان، منها حتى الآن مبلغ 15 مليون دولار التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديمه، كما تعهد البنك الدولي بتقديم 100 مليون دولار، وقد تُقدم بعض الدول الأخرى على تقديم الدعم لأفغانستان في المستقبل.

أهم ما يُمكن أن يؤثر في مكافحة انتشار فيروس كورونا هو اتخاذ الإجراءات الاحترازية. مع أن الحكومة قد حظرت التجول في الأماكن المزدحمة، فإن مسؤولية المواطنين الشرعية والوطنية تحتم عليهم أن يساندوا الحكومة في هذا الصدد حتى لا يلعبوا دوراً في انتشار الفيروس.

ينبغي على المهاجرين العائدين إلى أفغانستان من الدول الأخرى أن يعتزلوا الآخرين مدة في بيوتهم حتى يُسهّموا في عملية تحويط ومنع انتشار الفيروس. كما على الحكومة أن تتبع خططا عملية في مجال توعية الشعب، حتى يحصل المواطنون على المعلومات الوقائية الضرورية التي تكفل سلامتهم وسلامة المجتمع. أما المواطنون الذين يتضررون مادياً من الحجر الصحي فيتوجب حينها على الفئة الغنية من المجتمع - بالإضافة إلى الحكومة - أن تساند كل من يعيش حالة الفقر والعوز. وقد قام والي ولاية نجرهار شاه محمود مياخيل بتأسيس صندوق لدعم الفقراء في ظل أزمة وباء كورونا، كما تقدم بالدعم عدد من التجار. ومن الضروري أن تُؤسس مثل هذه الصناديق في كل ولاية، مما سيفيد ذوي الحاجة في فترة الحجر الصحي الذي تمر به مدن أفغانستان.

من جانب آخر فإن اصطفاك جميع فئات الشعب في جبهة موحدة لمكافحة وباء كورونا ومساندة الحكومة في هذا الشأن سيكون له تأثير إيجابي ملحوظ، شريطة أن تضم الجبهة الناشطين المدنيين، والعلماء والمؤسسات الاجتماعية.

النظام التعليمي بأفغانستان؛ تحديات وحلول



الجزء الثالث

مقترحات لتطوير النظام التعليمي بأفغانستان

بعد التعرف على التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها النظام التعليمي بأفغانستان في مقالين مستقلين؛ سنقدم في هذه الحلقة مقترحات وحلول تهدف إلى تطوير النظام التعليمي بأفغانستان، بأمل أن ينتفع بها صنّاع القرار والمعنيون بقطاع التعليم في البلد:

1- مواءمة النظام التعليمي للمعايير المعتمدة عالمياً:

ينبغي أن تتم مواءمة النظام التعليمي في أفغانستان بالمعايير العالمية حتى تلحق أفغانستان خلال العقدين القادمين بركب التطور البشري، ويقدم النظام التعليمي لأبناء البلد القيم الإسلامية والوطنية والمحبة والإنسانية وقيم السلام والتعايش والاهتمام بالمبادئ الإنسانية المشتركة.

بالإضافة إلى ما ذُكر من أهمية التعليم، ينبغي أن يُبذل الاهتمام بتربية الطلاب كذلك، حتى ينشأ الطلاب نموذجيين في الأخلاق والعلم والتعقل والأدب، ولكي يُمثلوا المجتمع بصورة أرقى من تمثيل العرق واللون.

2- رفع كفاءة الإدارة:

إدارة المعرفة في القطاع التعليمي يُعدّ أمراً مهماً للغاية. إن تقليل حجم الكتب الدراسية بالنظر في قدرات الطلاب المتفاوتة يُسبب تسهيلات تعليمية كثيرة، كما أنه يُعدّ طريقة ناجعة في إدارة المعرفة في أفغانستان.

تطوير جودة التعليم بالاستفادة من أنماط التربية الإيجابية الثنائية يرفع مستوى النظام التعليمي في البلد، وذلك لأن استخدام نمط التعليم الثنائي (الجامع بين جانب التعليم التقني الحرفي، وجانب التحليل والتحقيق) الذي تُعدّ ألمانيا نموذجاً ناجحاً في استغلاله كفيلاً بتحسين مستوى النظام التعليمي في أفغانستان.

القسم المهني يُدرّس بشكل علمي ونظري، حيث يُدرس الجزء النظري منه في المدارس، كما يُدرس الجزء العملي منه في مراكز التدريب المعنية بذلك المجال، وهذه الطريقة هي أقصر الطرق لرفع كفاءة النظام التعليمي، وقد صُوّبت لرفع كفاءة التعليم في أفغانستان من قبل وزارة التعليم ليتم تطبيقها في الأعوام 2017 - 2021م، وسيكون هذا النظام مفيداً في إعانة طلاب الصف الحادي عشر والثاني عشر على اجتياز امتحان القدرات ودخول الجامعة .

3- تنظيم الميزانية وتخصيص مبالغ أكثر:

من الضروري أن يُسعى لاستغلال الميزانية الحالية ونظم المعلومات المتاحة لرفع مستوى الشفافية والمحاسبة في استغلال الموارد الحكومية. ومن المهم كذلك تحليل وتقييم أداء الأنظمة التعليمية وتلبية احتياجاتها المالية حتى تتضح الصورة الإحصائية من خلال أنظمة جمع البيانات متعددة المصادر. ومن الضروري كذلك تحسين إدارة وحدة أنظمة المعلومات لأجل ترشيد الرقابة ورفع التقارير حيال النتائج والتقييمات.

هناك حاجة لزيادة الاستثمار في مجال تلبية احتياجات قطاع التعليم وتحسين بيئة التعلم المتوازن ومطابقة جميع ذلك للمعايير المعتمدة. ومع استحضر أن الإمكانيات المحدودة والضحلة سبب لهشاشة النظام التعليمي لذا من المهم أن تُخصص ميزانيات أكبر للقطاع التعليمي تهدف لتحسين نظم التعليم والتدريس وتهدف كذلك إلى إكمال العجز الحاصل في المواد والأدوات الدراسية.

بما أن تقلص عدد الأطفال في المراحل الدراسية الأولى يُتوقع أن يقلل الضغط الراهن حيال إنشاء البنية التحتية ومباني المدارس، لذا ينبغي تركيز الميزانية في المدى الطويل على تلبية الاحتياجات الراهنة المتعلقة بحفظ وصيانة المدارس واحتياجاتها التعليمية والأدوات والمراجع الدراسية .

4- رفع كفاءة المدرسين:

توسيع رقعة حضور الطلاب في البرامج التعليمية مرهون بقدر التسهيلات والإمكانيات المتاحة في المناطق النائية والمتدهورة أمنياً حيث يتعرض الطلاب لمخاطر أمنية عندما يقررون الذهاب إلى المدرسة. لذا فإن اقتراح باقة خدمات متناسقة ومرغوبة يجب أن تكون أولوية لدى الحكومة والمؤسسات الدولية الداعمة. من الوسائل المعينة للوصول إلى الأهداف التعليمية السامية: إعداد خطة لاستقطاب معلمات أكثر، مع تقديم امتيازات وبدلات عمل، وتقديم دورات تدريبية وورشات مهنية للمعلمين على مستوى المحافظات، وعقد دورات قصيرة لتدريب المعلمين وتعريفهم بأساليب التدريس الحديثة، ودورات تعرف المدرسين بالأنشطة التربوية، ومهارات التخطيط وتقييم الأنشطة التربوية.

5- تعزيز العلاقة بين الوالدين وإدارة المدرسة:

في هذا الصدد من الممكن استدعاء أولياء أمور الطلاب إلى المدرسة في مجالس وتجمعات. وينبغي دعوة بعض المتخصصين التربويين في هذه الجلسات حتى يقدموا ما لديهم من خبرات وتجارب على الحضور. مساعدة أولياء أمور الطلاب لإدارة المدرسة هي أفضل طريقة لنجاح النظام التعليمي ومداومة حضور الطلاب إلى الدروس.

إذا لم يمكن عقد هذه الجلسات مرة في الشهر فيمكن عقدها مرتين أو ثلاثة في السنة، وخلال هذه الجلسات يتم تقدير أولياء الأمور المتعاونين مع المدرسة.

6- الاستفادة من أساليب التدريس المعاصرة:

على المدرسين الكرام أن يستخدموا أساليب متنوعة عند التدريس، وخصوصا في الصفوف الابتدائية. وكما ذكرنا ضمن التحديات أن سنين الدراسة الابتدائية هي الأساس التعليمي فإن الطالب إذا وجدت لديه رغبة في التعلم في هذه المرحلة فسيستمر على هذه الحال في السنوات التي تليها. وهذا الأمر قابل للتنفيذ من قبل المعلمين. المدرسة والمعلم يلعبان الدور الأبرز في هذه العملية، وهم من يهيئون الطالب للانخراط بالمجتمع. إن درس المعلم يختلط بروح الطالب، وإذا لم تتم عملية التدريس بالصورة اللائقة فإن ذلك سترك آثارا سلبية على الطالب بشكل لا يمكن تلافيه. الطريقة المطلوبة يمكن تطبيقها عبر سرد قصة أو إجراء تطبيقات صفية أو عبر بيان عبارات جذابة توصل هدف الدرس إلى الطالب. الأساليب المثالية في التدريس إنما يُوفق لاتباعها المدرسون المجتهدون والمحبون للتعليم والتجربة والدراسة والبحث.

7- بث روح الثقة بالنفس في الطلاب:

يرى الخبير بعلوم التربية والتعليم (باجارس) أن معظم مشاكل الطلبة في المدرسة ليست ناشئة عن عجزهم، وإنما تنشأ عن اعتقادهم بأنهم لا يستطيعون أداء الواجبات المدرسية ولا يقدرّون على التفوق. أفغانستان من ضمن الدول التي تواجه تحديات كثيرة حيال هذا الصدد، مما يولد أشكالاً من الاكتئاب في النفوس. وهذه الأفكار تنتقل من الأسر إلى الطلاب مما يجعلهم فاقدين للرغبة والحماسة في الاستمرار في تعلم دروسهم. من أهم وظائف المعلمين أن يولدوا الأفكار والخواطر المحفزة في عقول التلاميذ، ويعززوا فيهم إحساس الاعتماد بالنفس.

8- دعم المدارس الأهلية:

المدارس الأهلية تستطيع أن تساعد النظام التعليمي في البلد على إحراز أهدافه، وذلك لكونها لا تقتطع أي جزء من الميزانية الرسمية المخصصة للنظام التعليمي. بالإضافة إلى ذلك فإن تجمع الطلاب وتكديسهم يحصل بشكل أقل في المدارس الأهلية، مما يوفر الفرصة لتعليمهم بشكل أفضل. إذا قدرت الأسر الموقرة على رسوم هذه المدارس الأهلية فعليهم أن يرسلوا أبناءهم إليها. من جانب آخر فإن على وزارة التعليم أن تدعم هذه المدارس الأهلية بشكل أفضل وأن تحل مشاكلها.

9- الاستعداد للتدريس عن بُعد:

أخير أثبتت جائحة كورونا العالمية أنه لم يعد من الممكن الاقتصار على التعلم التقليدي الحضوري، بل ربما تطرأ حالات يُصبح فيها حضور المعلم والطلاب إلى المدرسة متعذراً. لذا على وزارة التعليم أن تُعد التطبيقات والبرامج والإمكانيات اللازمة للتعليم عن بُعد، حتى لا يجلس ملايين الأطفال والمراهقين والشبان عاطلين فارغين؛ وإنما المطلوب هو إتاحة التعليم المجاني لأكبر عدد ممكن من الشباب، الأمر الذي طُبّق في دول عديدة أخرى. وكلنا أمل في حصول جميع أبناء البلد على نظام تعليمي عالي المستوى.

ملحوظة

لأجل زيادة التركيز على القضايا الراهنة بأفغانستان، ولأجل رفع كفاءة وجودة التحليلات المنشورة، يعتزم مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية أن ينشر التحليل بعد كل أسبوعين بدءاً من تاريخ 1/مارس/2020م بدلاً من النشر على شكل أسبوعي. شكراً

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

الهاتف المكتب: + 93 (0) 771828132

